أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

البنك المركزي يعتزم وضع مصرف التجارة تحت وصايته

دَعاهُ إلى استعادة قروضه والتحوّط للمخاطر الائتمانيّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

في تطور ملحوظ كشف البنك المركزي العراقي عن نيته إخضاع مصرف التجارة العراقي (TPI) الى الوصاية من قبله في حال لم يحسِّن وضعه المالي خلال أشهر قليلة، مؤكداً على ضرورة أن يستعيد المصرف جميع القروض وأن يبني سياسة إقراضية جديدة.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح(للوكالة الاخبارية للانباء): إن المصرف أسس في ظروف غامضة بقرار من الحاكم المدني بول بريمر وبرفقة مجلس الوزراء حتى فترة قصيرة في عام ٢٠٠٦ أصبح تحت إشراف البنك المركزي وبسبب وضعه الخاص تعرض للعديد من المشاكل ، وبسب ما تعرض له من قروض كبيرة دون تسديد والتي وصلت الى مليار دولار.

وأضاف صالح : أصبح المصرف يواجه مشاكل كبيرة لكنه الآن ربما حسن وضعه وهو الآن في طريق وخطوات صحيحة، وأوضح صالح: إذا عانى المصرف من مصاعب سيولة وقتية فسيقرضه البنك المركزي من جانبه لسد هذه السيولة بموافقة وزير المالية بنسبة ٢٠٪ من رأس المال، أما إذا اخفق تماماً بسبب وضعه او هبوط رأس المال بموجب قانون المصارف فإن البنك المركزي سيضع يده على المصرف ويضعه تحت الوصاية ويدار بالإنابة لغاية تحسين وضعه إما باتجاه تصفيته أو تحسينه، ودعا مصرف التجارة العراقي لاستعادة جميع قروضه وأن يبني سياسية إقراضية جديدة توفر الضمانات الكافية بالمستقبل فضلاً عن تحوطه لرأس المال وتحوطه للمخاطر الائتمانية .

وتؤكد إدارة المصرف التجارة العراقي أنها استعادت أكثر من ٥٠٪ من القروض المتعسرة التي منحتها الإدارة السابقة والتي بلغت مليار دولار ، مؤكدة أن إدارة المصرف مستعدة لجدولة الديون المتبقية على ذمة الشركات المستثمرة .

وتقول مديرة مصرف التجارة العراقي حمدية الجاف أن حجم القروض المتعسرة في المصرف بلغت نحو مليار دولار ، مبينة أن المصرف وخلال ٥ أشهر استطاع أن يسترد ٥٠ ٪ أي ما يعادل ٥٥٠ مليون دولار، مضيفة أن الإجراءات وملاحقة المدنيين ما تزال مستمرة مبدية استعدادها لأن تدخل في عملية جدولة هذه الديون.

وأوضحت الجاف(للوكالة الاخبارية للانباء) أن التضخيم الإعلامي الذي رافق عملية الكشف عن ملفات الفساد داخل المصرف كان له أثر سلبي على سمعته بين المصارف العالمية مؤكدة أن المصرف يسعى لإعادة دوره بين المصارف العالمية ، مبينة أنه عندما حدث التغير في المصرف العراقي في أصبح له الأيام الأولى ردود أفعال غير ايجابية بسبب التضخيم الإعلامي للإعلام المضاد لعمل الـ(TPI)، موضحة أن المصرف عمل على تطمينات واتصالات للفروع والمصارف العالمية فكان لابد أن يواجه المصرف ضغوطات سياسية.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن في الثاني من شهر أيلول الماضي، أن مجلس الوزراء باعتباره المسؤول المباشر عن البنك التجاري العراقي، قرر تشكيل لجنة تحقيقية مشتركة من هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ووزارة المالية وخبراء، حيث قدمت تقريرا عن وجود مخالفات في البنك العراقي التجاري، وأحيل التقرير إلى الجهات القضائية المسؤولة للنظر فيه.

وكان مدير البنك التجاري العراقي حسين الازري الذي هو على صلة بالسياسي احمد الجلبي قد وصل إلى بيروت في الرابع من حزيران الماضي هارباً من العراق على خلفية اتهام مجلس إدارة البنك بالفساد من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وفيما رد مقربون من المصرف أن الموضوع يندرج ضمن التصفية السياسية، حملت لجنة النزاهة البرلمانية الحكومة مسؤولية هروب مدير البنك التجاري العراقي خارج البلاد، وأكدت انها شددت مراراً على عدم السماح لأي مسؤول بالسفر إلا بعد موافقتها.

خبير يدعو إلى إشراك القطّاع الخاص في التنمية الصناعيّة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أكد الخبير في التنمية الصناعية عامر الجواهري على ضرورة إشراك القطاع الخاص مع العام كي يأخذ دوره في عملية التنمية الصناعية للبلد.

وقال الجواهري بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) امس: إن عملية التنمية الصناعية في البلد تحتاج الى تظافر جهود من مكونات الدولة كافة لكي تستعيد مكانتها وقوتها، وهذا يأتي من خلال اشراك القطاع الخاص مع العام في المشاريع الصناعية كافة في البلاد.

واضاف الجواهري:يجب تفعيل القرار الصادر من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ عام (٢٠٠٨) والذي يعني بضرورة اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام لإعادة هيمنة الشركات العامة المملوكة للدولة، كي يتم النهوض بالقطاع الصناعي.

وأشار الى: إن بيئة العمل في دوائر الدولة كافة لا تتعامل مع القطاع الخاص باسلوب الشريك بل تعامله وكأنه "قطاع جاء ليسلب ممتلكات الدولة"، إضافة الى أن القطاع الخاص لا توجد له حماية قانونية لمنتجاته.

وشدد الجواهري على أهمية إعادة وتفعيل هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة بالتعاون مع القطاع الخاص وفق خطة عمل مشتركة وواضحة لكي تعتمد على التمويل الذاتي لها وليس على الدولة.

وفي وقت سابق، أكد الخبير الاقتصادي قيس الملا على أهمية تفعيل قانون حماية المنتج الوطني في سبيل دعم القطاع الصناعي في العراق والحد من ظاهرة إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية.

وقال الملا بحسب(للوكالة الاخبارية للانباء): يجب تفعيل جميع القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي التي تم تشريعها من قبل مجلس النواب منها قانون حماية المنتج الوطني لما له من أهمية بالغة في عملية دعم القطاع الصناعي والتقليل من الاستيراد العشوائي للسلع التي أغرقت السوق المحلية.

ودعا الى تأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة كافة من اجل النهوض بهذا القطاع وتوفير فرص عمل للعاطلين، مؤكداً أن الإغراق العشوائي وغير المدروس للسلع والبضائع الرديئة في السوق المحلية اثّر وبشكل كبير على الاقتصاد العراقي.

استثمار بغداد تمنح ١٣٧ إجازةً لشركات محلّيّة وأجنبيّة

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة استثمار بغداد، امس عن منح ١٣٧ إجازة استثمارية لشركات محلية وأجنبية بقيمة مالية بلغت نحو ستة مليارات دولار، مبينة أن ٥٦ من تلك الإجازات تم منحها خلال العام الحالي فيما أشارت الى أن معظمها في مجال بناء المجمعات السكنية.

وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي لـ"السومرية نيوز"، على هامش مؤتمر أقامته الهيئة بشأن مناقشة واقع الاستثمار في بغداد إن "الهيئة منحت ١٣٧ إجازة استثمارية لمستثمرين عراقيين وأجانب بقيمة مالية بلغت ستة مليارات دولار خلال السنوات الثلاث الماضية"، مبينا أن "٥٦ من تلك الإجازات تم منحها خلال العام الحالي ٢٠١١".

وأضاف الزاملي أن "هذه الإجازات تتعلق بمجال الإسكان وخصوصا في الاقضية الستة التابعة لمدينة بغداد، وفق أفضل التصاميم والمعايير الدولية في بناء المساكن الحديثة"، مشيرا إلى أن "من بين هذه المشاريع مشروع بناء وحدات سكنية في قضاء التاجي وبواقع ١٠٠٠ وحدة سكنية، إضافة إلى بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية أخرى في قضاء المحمودية، ومجَمَّعين في منطقة الوحدة التابعة لقضاء المدائن وبواقع ١٨٠٠ وحدة سكنية لكليهما".

وأشار الزاملي الى أن "الهيئة منحت أيضا أربع إجازات استثمارية في مجال التعليم منها إجازة استثمارية لإنشاء الجامعة الأميركية وإجازة لإنشاء الجامعة الملكية وإجازة أخرى لإنشاء الجامعة الدولية اللبنانية، فيما تقوم الهيئة بدراسة الإجازة الرابعة لإنشاء الجامعة الماليزية"، لافتا إلى أن "الهيئة تعمل على إنشاء مدن صناعية كبيرة وخصوصا في مدينة النهروان الصناعية وعلى مساحة ٢٠٠٠ دونم".

وكان البرلمان العراقي قد أقر في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل عنه في حينه أنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما زالت تتردد بسبب تخوفها من الواقع الأمني، غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يمكّن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، أو هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة بإعلام المستثمر قرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما من اجل القضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد سكان العراق قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية.

مسابقة تصميم لوكو (بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣)

شروط المسابقة:-

١- للمصمم الحرية في اختيار مكونات التصميم، على ان يعكس انطباعا بدور بغداد الثقافي والحضاري.

٢- ان يقدم التصميم على ورق قياس A٤ وان يكون بأنموذجين، احدهما ملون قابل للطباعة بتقنية الاوفسيت. والآخر غير ملون (اسود وابيض) للطباعة على الجلود او المعادن او أية خامة اخرى اذا اقتضت الحاجة.

٣- يفضل ان يراعي المصمم الوضوح والمقروئية عند تصغير الشعار ولذا يجب ان تتضمن الورقة الشعار بقياس كبير والى جواره بقياس صغير بحدود سنتمترين ونصف.

٤- للمصمم الحق في تقديم أكثر من تصميم.

٥- يجب ان يتضمن التصميم عبارة (بغداد عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠١٣).

٦- للمصمم الحرية في اختيار التقنية التنفيذية على ان يكون التصميم متضمنا في قرص مدمج CD يقدم مع الأنموذج الورقي.

٧- يجب ان يخلو الأنموذج الورقي من أية إشارة الى اسم المصمم، وان يقدم مع القرص المدمج في ظرف مغلق، يكتب في احد وجهيه (وزارة الثقافة – دائرة الفنون التشكيلية- اللجنة التحضيرية لمشروع (بغداد عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠١٣)، وعلى الوجه الاخر اسم المصمم الثلاثي، عنوانه، رقم هاتفه، وبريده الالكتروني.

٨- يسلم التصميم في موعد أقصاه شهر واحد من تاريخ اعلان المسابقة، الى دائرة الفنون التشكيلية.

٩- تخضع جميع التصاميم الى لجنة متخصصة لاختيار التصميم الفائز، ويعد قرارها بهذا الشأن غير قابل للطعن/ كما يحق لها إجراء او اقتراح أي تغيير في جزء من اجزاء الأنموذج الفائز اذا اقتضت الضرورة وبموافقة الفنان.

١٠- الدائرة غير ملزمة بإعادة التصاميم الى أصحابها.

الجوائز:-

١- يقدم للمصمم الفائز جائزة قدرها (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار عراقي.

٢- يقدم لـ (٢٠) مشاركا مبلغا قدره (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار لكل منهم.

المشرف العام

على مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣

٢٠١١/١٢/٢٠

إعلان

تعلن شركة العطيفية لإنتاج الاعلاف المحدودة عن اجراء مزايدة علنية لتأجير موجوداتها المبينة تفاصيلها في ادناه:

١- معمل انتاج العلف الحيواني كاملا مع جميع ملحقاته ضمن بناية ذات (٧) طوابق.

٢- مخزن ارضي محكم بمساحة ٢٥٠٠ م٢.

٣- مخزن علوي محكم بضمنه قاطع ادارة المعمل بمساحة ٢٥٠٠ م٢.

٤- الطابق الارضي من ادارة الشركة بمساحة ١٢٠م٢.

٥- سرداب ارضي يحوي غرفة حصينة بمساحة ١٤٠ م٢.

٦- ثلاث دور سكنية ملحقة بالشركة بمساحة ٧٠٠م٢.

بقيمة تقديرية مقدارها (١٠٠) مليون دينار (مائة مليون دينار). وفقا لقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦م المعدل.

وستجري المزايدة في الساعة الحادية عشر صباحا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/٢٤م في مقر الشركة الكائنة في منطقة العطيفية الثانية، مجاور سايلو العطيفية (محلة ٤٠٩، زقاق ٢٨، مبنى ١).

فعلى الراغبين في الإيجار الحضور في الزمان والمكان المعينين مستصحبين معهم التامينات القانونية البالغة (٢٠٪) من القيمة التقديرية.

ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور خدمة بمبلغ (٢٪) من بدل الايجار مع اجور النشر والإعلان.

علي خلف غزال

رئيس الهيئة العامة للشركة